الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.16

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
15 February 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-56243 (A)

0456243

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/59/25, Suppl.n°25، A/59/262، A/59/81-E/2004/63، A/59/115، A/59/158)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع) (A/59/220، A/59/167)

(ب) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/59/173، A/59/409)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/59/228)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/59/197)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/59/197)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/59/197)

(ز) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

١ - **السيد دباس** (الأردن): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي هذه السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الاضطراب العالمي، وخاصة بالشرق الأوسط، يلاحظ أن الأردن قد واصل تقدمه. ومن جراء الصراع الذي لا يجد حلاً له فيما بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشرق الأردن، والصراع العراقي بغربه، يراعَى أن اهتمام المستثمرين بالمنطقة قد انخفض على نحو ملحوظ، وأن التدفقات التجارية قد تعرضت للتعوق. وفقد العائدات المرتبطة بالنفط واضطراب العلاقات التجارية مع العراق قد أثرا على الاقتصاد الأردني بشكل بالغ الضرر.

٢ - وفي عام ١٩٨٩، شهد الأردن أزمة اقتصادية، ولقد اتُخذت تدابير إصلاحية في التسعينات تستهدف استقرار الاقتصاد الكلي، مما تحقق في عام ١٩٩٩. وعقب تولي الملك عبد الله الثاني للعرش، كان هناك تسارع في معدل الإصلاحات، كما اضطُلع باستراتيجيات ومبادرات ترمي إلى تحسين مستوى معيشة الأردنيين. والنتائج التي تحققت حتى اليوم تبعث على التشجيع. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤، بلغ مستوى احتياطيات النقد الأجنبي ٤,٦ بليون دولار، وانخفض الدين الخارجي إلى مستوى ٦٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما جرى احتواء التضخم. وارتفع هذا الناتج المحلي الإجمالي بصورة منتظمة، حيث سجل زيادة مقدارها ٧,٢ في المائة في نصف السنة الأول من عام ٢٠٠٤، بفضل نمو الصادرات، التي تقدمت بنسبة ٤٣ في المائة أثناء الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٠٤، وكان من المقدر لها أن تبلغ ٣ بلايين دولار على الصعيد العام بأسره. ومع هذا، وبغية الاحتفاظ بنمو اقتصادي، فإن من المتعين على الأردن أن يحل مشاكله التي تتمثل في الفقر والبطالة واعتماده على المعونة الخارجية وشحة مياهه على نحو مزمن.

٣ - وإلى جانب إصلاح السياسات الاقتصادية، شرع الأردن في إصلاح سياسي واجتماعي عميق بغية تحقيق تنمية مستدامة وتهيئة مجتمع عصري ومتسامح ومفتوح يمكن أن يكون نموذجا للعالم العربي والإسلامي. ومن أجل التوصل على نحو تدريجي إلى إقامة نظام يتميز بصفة خاصة باحترام

التنوع، وحقوق الأقليات، والحريات الفردية والعامة، وضعت الحكومة الأردنية برنامجا للإصلاح يتعلق بالتعليم، والنظام القضائي، وحقوق المرأة، وتمكين النساء، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، والقوانين الانتخابية.

٤ - ومع هذا، فلا سبيل إلى التجرد من المشكلة الرئيسية التي تكتنف المنطقة المحيطة بالأردن، وهي الصراع العربي - الإسرائيلي. وهذا الصراع لا يبرر التقاعد عن الإصلاح في شتى المجالات الاجتماعية، من قبيل حقوق المرأة، وإن كان من المؤكد أنه في حالة عدم مصاحبة حركة الإصلاح السياسي بمجهود حقيقي يرمي إلى حل الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن هذه الحركة لن تبلغ أهدافها المنشودة. ومن الحري بعمليات التقدم أن تتم على الجبهتين في وقت واحد، فمشاعر الإحباط والسخط التي تتولد عن استمرار الاحتلال سوف تدفع بالمجتمع نحو التطرف.

٥ - والشرق الأوسط قد بلغ منعطفا تاريخيا. وثمة مشاكل كثيرة تعبث فسادا بالمنطقة منذ وقت طويل، من قبيل الفقر والاكتظاظ السكاني والحرمان الاقتصادي، وفي حالة تفاقم هذه المشاكل، فإنها قد تهدد استقرار تلك المنطقة. وثمة حصة كبيرة من الموارد يجري تحويلها من مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية كيما تنفق في المجال العسكري. وعدد السكان قد تضاعف تقريبا، كما أن نسبة السكان الناشطين ترتفع بمعدل ٣ في المائة كل سنة، مما يشكل نموا أكثر سرعة عما يجري في سائر مناطق العالم. وفي شتى أنحاء المنطقة، توجد مئات من الشباب العاطلين، وكثيرا ما يكون هؤلاء الشباب على مستوى لائق من التعليم، وهم لا يضطلعون بأي نشاط ويستفسرون عن أسباب عدم حصولهم على عمل ما، ولماذا تعيش أسرهم في نطاق الفقر، ومَن هو المسؤول عن هذا الوضع؟ ومن شأن العمل المستمر لصالح التجارة والعمالة وحرية التبادل الاقتصادي بالمنطقة أن يسهم في إعادة الكرامة للجميع، وفي تمكين المضطلعين بالمشاريع والمستثمرين وزعماء المجتمع المدني من الإتيان بالثروات وبناء المؤسسات والإفلات من ثقافة العنف. والتدابير الاقتصادية قد تيسّر من تحقيق الرخاء، وهي تؤدي في نفس الوقت إلى تهيئة علاقات فردية بعيدة عن الاعتبارات السياسية، وإلى تشكيل جماعات مهتمة بالسلام على نحو مباشر.

٦ - **السيد سيوهوت** (ماليزيا): قال إنه يرحب بنوعية التقارير المقدمة في إطار جدول الأعمال قيد النظر، وأن الأمين العام جدير بالشكر إزاء تقريره بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/59/220). ووفد ماليزيا يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٧ - وبناء على ما دار في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، يلاحَظ أن ثمة بلدانا كثيرة لن تستطيع أن تقلل إلى النصف نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات المرافق الصحية الأساسية من الآن وحتى عام ٢٠١٥، كما ورد في تقرير الأمين العام. ولا شك أن العديد من هذه البلدان لن يكون في وضع يسمح له بوضع خطط متكاملة لإدارة موارد المياه وحفظ المياه لعام ٢٠٠٥. ومن شأن تنفيذ التعهدات المعلنة في مونتيري، بالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، أن يتيح تزويد هذه البلدان بما تحتاج إليه من مساعدة.

٨ - ومن منطلق الاستناد إلى ما صرّحت به، في الأسبوع الماضي، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، السيدة تيبا جوكا، أمام اللجنة الثانية، يراعَى بكل تأكيد أن مسألة المستوطنات البشرية تتسم بأهمية بالغة في المناقشات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية. ومن المأمول فيه أن

يتمكن مكتب البرنامج، هو ومكتب لجنة التنمية المستدامة، من تسوية المشكلة المترتبة على تطابق الموعدين المحددين للدورة الثالثة عشرة للجنة والدورة العشرين للبرنامج.

٩ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وبمناسبة يوم الأغذية العالمي والذكرى التاسعة والخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أعلن أن ٨٤٠ مليون نسمة، تعيش غالبيتهم بالبلدان النامية، يعانون من نقص الغذاء في العالم. ومن المؤكد أن الجوع والسعي اليائس إلى إيجاد وسائل لإنتاج الغذاء قد أديا إلى إحداث دمار لا مثيل له على صعيد التنوع البيولوجي. وعمليات التنمية غير المستدامة قد مارست ضغوطا استثنائية على الموارد الطبيعية، ولا سيما بالبلدان الصناعية، كما أن طرق الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة قد فاقمت من هشاشة البيئة.

١٠ - وماليزيا ترحب بالقيام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في جزيرة موريشيوس، بعقد اجتماع دولي رفيع المستوى لبحث تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي تأمل في أن يفضي هذا الاجتماع إلى اتخاذ تدابير محددة وممارسات أخرى من شأنها أن تسمح لهذه البلدان بأن تحقق نموا اقتصاديا مستقرا وتنمية مستدامة. وماليزيا سوف توفد ممثلين على مستوى رفيع إلى هذا الاجتماع، كما أنها قد قررت أن تساهم في الصندوق الاستئماني المعني بتمويل أنشطة مكتب الممثلين رفيعي المستوى لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١ - وحفظ التنوع البيولوجي لا يزال من الأولويات لدى ماليزيا، وهي عضو بمجموعة البلدان التي تتسم بمزيد من التنوع والتي تحدوها نفس الرغبة في الإبقاء على هذا النوع، ومن ثم، فإنها تشعر بالغ القلق إزاء ما يصيبه من دمار. وفي ضوء التسليم بثراء تراثها الثقافي، اتخذت ماليزيا سياسة وطنية بشأن التنوع البيولوجي بهدف وضع مجموعة من التوجيهات والاستراتيجيات والخطط والبرامج التي من شأنها أن تحفظ مواردها البيولوجية وأن تكفل استخدام هذه الموارد على نحو سليم. وبغية تعزيز الاستراتيجية المتصلة بتشجيع النمو بأسلوب صحيح، يلاحَظ أن حكومة ماليزيا قد جعلت التكنولوجيا الإحيائية في صميم أنشطتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وأيضا بالبحث والتطوير.

١٢ - وماليزيا قد استضافت، في شباط/فبراير ٢٠٠٤، المؤتمر السابع للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، إلى جانب الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف الذي انعقد بوصفه اجتماعا للأطراف في بروتوكول قرطاجنة المتعلق بمنع مخاطر التكنولوجيا الإحيائية، والذي ورد وصف لأعماله في مذكرة الأمين العام بشأن تطبيق اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالبيئة (A/59/197). وماليزيا ترحب بما قرره الاتحاد الروسي من التوقيع والتصديق على بروتوكول كيوتو. وهي قد اتخذت تدابير محددة وملموسة ترمي إلى التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة.

١٣ - **السيد شيريبوغا** (إكوادور): قال إن وفد إكوادور يؤيد البيان الذي أعلنته قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلت به بيرو باسم جماعة دول الأنديز. ومن الجدير بالثناء، السيد إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ، وذلك إزاء تقديمه لتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/59/228).

١٤ - وثمة عوامل مختلفة، تتضمن التغيرات المناخية والفقر، تزيد من احتمالات الكوارث الطبيعية وهشاشة البلدان أمام هذه الكوارث. والفقر يقلل من قدرة البلدان المعوزة على مواجهة آثار هذه الظواهر.

١٥ - وإكوادور تساند أعمال المركز الدولي للبحوث بشأن ظاهرة النينو، الذي أنشئ في هذا البلد بعام ٢٠٠٣ بدعم من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمانة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية. وسكان البلدان الأكثر تعرضا لظاهرتي النينو ولانينا يستفيدون من أعمال المركز، فهذه الأعمال تدور حول الإنذار المبكر وإدارة المخاطر وتنمية الموارد البشرية، وذلك في إطار استراتيجية للتدريب والإعلام والدراسة بشأن المزايا المقارنة للمنطقة على صعيد التنمية المستدامة. وثمة ترحيب بإنجاز المشروع التجريبي الأول الخاص بالزراعة والذي اضطلع به المركز بهدف تقييم المخاطر المرتبطة بزراعة النجيليات في المناطق الساحلية بإكوادور. ومن شأن مؤشر المخاطرة المناخية، الذي وضعه المركز، أن يمكن الزراع من حماية استثماراتهم الصغيرة وعدم الاضطرار إلى الهجرة.

١٦ - والاجتماع الأول الذي يعقد كل سنتين بشأن ظاهرة النينو قد سبق تنظيمه في غالاباغوس بأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وذلك في إطار متابعة الاجتماعين المتصلين بنظم الإنذار المبكر، اللذين عقدا في بون وشنغهاي في عام ٢٠٠٣، كما أن مؤتمر الكساندر فون همبولت الدولي سوف ينعقد في أيار/مايو ٢٠٠٥. وحكومة إكوادور تعلق أهمية كبيرة على المركز الدولي للبحوث بشأن ظاهرة النينو في هذا السياق، ومن المأمول فيه ألا تتعرض إكوادور وبقية المنطقة بعد اليوم لكوارث تفضي إلى خسائر لا يمكن تقديرها، على صعيد الحياة البشرية والصعيد المادي أيضا، وذلك في إطار مساعدة المجتمع الدولي.

١٧ - وفيما يتصل بالمؤتمر العالمي المتعلق بالحد من الكوارث، الذي سينعقد بكوبي في عام ٢٠٠٥، يلاحَظ أن هذا المؤتمر سيزود المجتمع الدولي بفرصة تعزيز آليات التعاون القائمة، إلى جانب وضع خطة عمل ملموسة تتضمن إجراءات محددة وسليمة، فضلا عن آلية للمتابعة الفعالة، بهدف كفالة التطبيق الكامل لخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في هذا المجال، وذلك على النحو الموصى به من قبل الجمعية العامة. ولا شك أن نتائج هذا المؤتمر ستؤثر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المؤكد مرة أخرى، في نهاية المطاف، أن ثمة ضرورة لتقديم دعم مالي لمركز البحوث الدولي لدراسة ظاهرة النينو.

١٨ - **السيد سولاما** (بوركينا فاسو): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

١٩ - وتدمير البيئة قائم دون توقف على الصعيد العالمي، بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على انعقاد مؤتمر قمة ''كوكب الأرض''، وعقب مضي عامين على مؤتمر قمة جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢. ومع حلول ظاهرة العولمة، يلاحَظ أن ثمة تزايدا في التباعد في مجال التنمية فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ومن الواضح اليوم أن الفقر يشكل أكبر عنصر مشترك بين البلدان النامية، مما يفضي بصورة أساسية إلى دمار البيئة والموارد الطبيعية.

٢٠ - وفي هذا السياق، يجب المشاركة في المسؤوليات. وهذا يرجع، من ناحية أولى، إلى أن غالبية البلدان المتقدمة النمو لم تحترم على الإطلاق تعهداتها، التي تكررت مرات كثيرة، والتي تتضمن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بهذه البلدان. كما أنه يرجع بعد ذلك إلى أن البلدان النامية لم تثبت حتى اليوم أنها تدير الشؤون على نحو سليم في حقل التنمية.

٢١ - وبوركينا فاسو قد وضعت برامج محددة حسب القطاعات الفرعية من أجل التعجيل بحماية الموارد الطبيعية وتحسين إدارتها. وفي سياق التدابير التي اتخذها هذا البلد لتطبيق اتفاقيات الأمم المتحدة المتصلة بالبيئة، يراعَى أنه قد قام، في إطار تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي، بوضع دراسة

وطنية وافية، إلى جانب استراتيجية وخطة للعمل. ولقد أُعدت ونُفذت أيضا مشاريع لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، وذلك بمساعدة مرفق البيئة العالمية. ولقد اضطُلع ببحث أولي عن تغير المناخ، كما أن الحكومة قد وضعت استراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

٢٢ - وعلى صعيد تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، يلاحَظ أنه قد شُرع في برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر بغية القيام، داخل كل ناحية بالبلد أو بالمناطق المحلية، بإعداد إطار للتنمية يتضمن تدابير متكاملة لمكافحة التصحر وبواعثه. ومن أجل تنسيق أعمال الشركاء الإنمائيين في هذا المضمار، شُكلت لجنة لإرشاد المنظمات غير الحكومية بشأن مكافحة التصحر.

٢٣ - وعلى الرغم من هذه التدابير، فإن عكس اتجاه المسيرة نحو تدمير الموارد الطبيعية بعيد عن التحقيق. والمساحات المغطاة بالأحراج قد تقلّصت في الواقع من ١٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع في عام ١٩٨٠ إلى ٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع في عام ٢٠٠٠. والمساحات التي أُعيد تحريجها قد زادت على نحو ضئيل، حيث ارتفعت من ٢١ ٠٠٠ كيلومتر مربع في عام ١٩٨٠ إلى ٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع في عام ٢٠٠٠، مما يعني حدوث تقدم متوسط مقداره ٤ في المائة سنويا.

٢٤ - والتصحر يشكل عقبة خطيرة بالنسبة للتنمية المستدامة، فهو يفضي إلى الجوع وانعدام الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى الفقر الذي يفاقم، في حالات عديدة، من التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسبب كثيرا من الصراعات المسلحة. ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة، يجب على جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان الصناعية والمنظمات الإنمائية الدولية، اتخاذ تدابير محددة كيما تصبح الاتفاقية أداة لتحقيق التنمية المستدامة. وبوركينا فاسو تعرب عن استيائها إزاء عدم الإسراع إلى تقديم الموارد اللازمة لمرفق البيئة العالمية، وذلك لصالح الأنشطة التي تضطلع بها البلدان في ميدان مكافحة التصحر. وهي تدعو المرفق إلى التدخل، على النحو الواجب، في مشاريع التصحر ذات الصلة بالاتفاقية. وفي مواجهة التحدي العالمي، الذي تمثله مكافحة التصحر، تقوم بوركينا فاسو من جديد بتوفير مساندتها لأمانة الاتفاقية، وهي تطالب المجتمع الدولي بأن يزودها بكل تأييد ممكن. وثمة تهنئة للسيد دياللو إزاء إعادة تعيينه في منصب الأمين التنفيذي للاتفاقية.

٢٥ - وفي نهاية المطاف، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل، من اليوم، على نقل كوكب صحي مشجع للحياة إلى الأجيال القادمة.

٢٦ - **السيد لولو** (نيجيريا): قال إنه يقدم تهانيه إلى السيد دياللو بمناسبة تقليده من جديد وظيفة الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا. وثمة تهنئة أيضا، باسم حكومة وشعب نيجيريا، للسيدة وانغاري ماتي، التي حازت على جائزة نوبل للسلام إزاء جهودها في الدفاع عن البيئة. ونيجيريا تشكر الأمين العام والأمانة العامة لقيامهما بوضع التقارير المعروضة تحت البند ٨٣ من جدول الأعمال. والوفد النيجيري يؤيد البيانين المدلى بهما على يد قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأيضا على يد جنوب أفريقيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية.

٢٧ - والدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة قد مكّنت من تقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ولا سيما فيما يتصل بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. ومن شأن الإرادة السياسية، التي

ترتبط بعمل مستمر، أن تتيح تحقيق أهداف القرن ٢١، وبالتالي، تلك الأهداف الإنمائية المتعلقة بالألفية. وبغية التوصل إلى ذلك، يتعين، مع هذا، أن يُضطلع بعمل جماعي وبمشاركة في المسؤوليات على الصعيد الوطني، على أن يؤخذ في الحسبان أن مسؤولية التنفيذ تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول، ثم على كاهل العالم بأسره، من أجل إكمال ومساندة العمل الوطني.

٢٨ - والشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورية من أجل حفز روح المبادرة وتعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية. ومما يسهم أيضا في تطبيق البرامج على نحو أرفع شأنا، تبادل البيانات المتعلقة بالخبرات وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى تعزيز القدرات ذات الصلة. ونيجيريا ترحب، في هذا الصدد، بالتجديدات التي أُدخلت على تنظيم أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، ولا سيما عروض الخبراء، والمناقشات الحوارية، وإدماج مركز التدريب، ومشاركة المجموعات الرئيسية في الدورة.

٢٩ - ويتمثل الأمر في الاستناد إلى نجاح الدورة الثانية عشرة للجنة، مع إبراز مدى أهمية برنامج عملها على الصعيد السياسي، إلى جانب كفالة مشاركة واسعة النطاق في تنفيذ هذا البرنامج. وإعداد الدورة الثانية عشرة، التي كانت دورة للبحث والدراسة، قد أثار بعضا من التساؤلات. ونفس الوضع ينطبق على الدورة الثالثة عشرة، التي تعد دورة توجيهية، مما يعني أنه ينبغي لها أن تضع حلولا تفضي إلى اتخاذ تدابير ملموسة وواضحة ومحددة الأهداف. ومن رأي نيجيريا أنه لا يجوز استخدام هذه الدورة الثالثة عشرة للجنة كمبرر للعودة إلى مناقشة مسائل لا تحظى بتوافق للآراء على الصعيد الحكومي الدولي. وينبغي ألا يكون هناك أي تراجع عن التعهدات المعلنة لصالح القيام على صعيد عالمي متكامل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومن الواجب أن يُستغَل اجتماع ما بين الدورات، الذي سينعقد قبل الدورة الثالثة عشرة، في إعداد وثيقة تفاوضية، تتسم بالإيجاز وحُسن التنسيق، مع مراعاة المسائل التي تمس جميع مواضيع برنامج عمل اللجنة.

٣٠ - ونيجيريا تتقدم بالتهنئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي زاد من التعريف بمشاكل البيئة في أفريقيا. والدعم الذي قدمه البرنامج إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالتنمية قد يسّر من اعتماد المبادرة الأفريقية بشأن البيئة من قبل جمعية رؤساء الدول والحكومات، التي انعقدت بمابوتو في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وهذا البرنامج حري بالتعزيز حتى يصبح أكثر فعالية في مواجهة مشاكل البيئة. وتعتقد نيجيريا أن عملية الإدارة الدولية للبيئة جديرة بالتعجيل لهذا الغرض. وهي توافق على التدابير المتخذة في هذا الشأن، ولا سيما الشروع في إعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الرفيع المستوى والمفتوح العضوية والمعني بوضع خطة استراتيجية حكومية دولية من أجل الدعم التكنولوجي وتعزيز القدرات.

٣١ - واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تشكل وسيلة مفيدة في محاربة الفقر. ونيجيريا تطالب مجلس مرفق البيئة العالمية والأطراف في الاتفاقية بالقيام بأسرع ما يمكن بإبرام مذكرة للتفاهم. وهي تساند ذلك النداء الموجه إلى هذه الأطراف من قبل الأمين العام حتى تقوم بدفع مساهماتها في إطار الميزانية الأساسية.

٣٢ - والتصحر يسهم في الفقر وفي نقص الأغذية وفي الأمراض وفي انعدام الأمن على الصعيد الغذائي. وبغية مكافحة هذه المشاكل، إلى جانب مقاومة التصحر، فضلا عن تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للسكان، شرعت نيجيريا في برنامج وطني عنوانه ''الحزام الأخضر الوطني''، وهو يتوخى زراعة أشجار لمقاومة الجفاف بشمال البلد، وقد يستفيد هذا البرنامج من دعم إضافي من قبل المانحين. ومن

أجل حماية التنوع البيولوجي، شكلت نيجيريا لجنة وطنية للتنوع البيولوجي، حيث ستتولى تلك اللجنة وضع إطار عملي وطني في سياق استلهام بروتوكول قرطاجنة وخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٣٣ - والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تمثل البرنامج الرئيسي لأفريقيا في ميدان التنمية المستدامة، ومن المؤسف أن المناقشة العامة المتعلقة بهذه الشراكة الجديدة ستجري في نفس وقت قيام اللجنة الثانية ببحث موضوع التنمية المستدامة. وثمة أمل في تحاشي مثل هذه التطابقات في المواعيد في المستقبل.

٣٤ - **السيد سوناغا** (اليابان): تناول جوانب التنمية الثلاثة التي تعلق اليابان أهمية استثنائية عليها، وقال في البداية إنه فيما يخص المياه والمرافق الصحية، يلاحظ أن المجلس الاستشاري الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة برئاسة رئيس وزراء اليابان السابق قد حدد في اجتماعه الأول عشرة مجالات من المجالات ذات الأولوية: الإرادة السياسية والمسؤولية، والحق الأساسي في الوصول إلى المياه والبعد الاجتماعي للمياه، وتعزيز القدرات، والكوارث المرتبطة بالمياه، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتكنولوجيات، والشراكات، وأدوار كل من القطاعين العام والخاص، والمتابعة والإحصاءات المتعلقة بالمياه، والمرافق الصحية. وبعد دراسة هذه المسائل على يد ثلاثة من الأفرقة العاملة، فإنه ستُواصَل دراستها من قبل المجلس في اجتماعه القادم. ومن رأي اليابان أن التنسيق الذي أعده هذا الجهاز مع سائر أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة لجنة التنمية المستدامة، سوف يكون بالغ النفع فيما يتصل بتنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سينعقد في العام القادم، وهي تأمل في إسهامه إلى حد كبير في أعمال الدورة الرابعة للجنة.

٣٥ - وفي إطار الكوارث العديدة التي تتابعت مؤخرا، تنوي اليابان مشاركة البلدان الأخرى في تجربتها الطويلة مع إدارة الكوارث الطبيعية. ومن ثم، فإن المشاركين في مؤتمر كوبي العالمي القادم سيتمكنون من دراسة استراتيجية يوكوهاما، إلى جانب خطة عملها التي تستهدف توعية جميع طبقات المجتمع بشأن اتقاء الكوارث وتشجيع التعاون بين مختلف القطاعات، فضلا عن تصميم آليات فعالة لتخفيف حدة آثار هذه الكوارث.

٣٦ - وفيما يتعلق بالإسهام في مشروع الخطة الدولية لتنفيذ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، حيث اقترحت اليونسكو على جميع الأطراف المشاركة مجموعة من استراتيجيات التوعية والتعاون وتعزيز القدرات والبحث والابتكار والتقييم، يلاحَظ أن اليابان تقوم في الوقت الراهن بوضع مشروع قرار سيجري تقديمه إلى اللجنة من أجل دراسته، وهو يتضمن مطالبة اليونسكو بتجديد الصيغة النهائية للخطة، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في العقد، ويتوخى تقييم مسيرة العقد بعد مرور خمس سنوات.

٣٧ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يلاحظ مع الارتياح بداية مرحلة تطبيق القواعد والمبادئ المحددة من أجل تهيئة معيشة أرفع شأنا والقيام بتنمية مستدامة، وذلك مع الإقرار بأن هذا يتطلب شراكات أكثر صلابة ومزيدا من الموارد أيضا.

٣٨ - وفي الدورة الثانية عشرة، شددت لجنة التنمية المستدامة على إحراز النتائج، مما أتاح لها اجتذاب عدد كبير من المشاركين، بالإضافة إلى تهيئة رغبة قوية في العمل.

٣٩ - ومن شأن الدورة الثالثة عشرة للجنة، التي ستكون دورة توجيهية، أن تدعم نتائج الدورة السابقة. ومن الواجب على الرؤساء وأصحاب المصلحة أن يتمكنوا من التوصل في هذه الدورة إلى وسائل محددة للعمل. وكذلك ينبغي

للمكتب أن يقوم على نحو سريع بوضع خطة تنظيم عملية، وتوزيع هذه الخطة على كافة أصحاب المصلحة حتى يستطيعوا أن يتبينوا ما ينتظرونه من هذه الدورة.

٤٠ - ومن أجل تيسير تنفيذ الصكوك ذات الصلة، ينبغي للأمانة العامة أن تقوم بتجميع البيانات المتعلقة بدور مختلف الجهات المشاركة وبحالات النجاح والإخفاق على صعيد التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، يراعَى أن الولايات المتحدة قد أيدت فكرة إنشاء قاعدة للبيانات بشأن الشراكات من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومن الواجب أن تقوم لجنة التنمية المستدامة بعد ذلك، في دورتها الثالثة عشرة، بوضع خطة عمل تتضمن مناظرة الاحتياجات ذات الأولوية بوكلاء تنفيذيين يمكن لهم أن يفوا بهذه الاحتياجات. وبوسع الحكومات والأطراف المشاركة أن تستخدم هذه الخطة في متابعة تطبيق التدابير المتخذة أو اتخاذ تدابير جديدة.

٤١ - وعن طريق الأخذ بمبادرة أكثر انفتاحا وطوعية، يمكن للجنة أن تسهم على نحو نافع في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالاجتماع الرئيسي المتوخى عقده في العام القادم. ومن المتعين على اللجنة من أجل هذا أن تستفيد من التجارب التي سبق اكتسابها، وأن تشجع التدابير التي من شأنها أن تعزز القدرات وأن تفتح آفاقا جديدة وأن تشجع الحصول على نتائج ملموسة في مجال السعي لتحقيق أهداف التنمية ببلدان وسياقات بعينها. وسوف تحدث تغييرات دائمة بصورة عاجلة إذا ما أريد الوصول إلى الأهداف المنشودة. وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى بوسعها أيضا أن تسلك هذا السبيل وأن تغير من طرق عملها حتى تتمكن من التغلب على الصعوبات الجديدة.

٤٢ - **السيدة نوديز دي أودرمان** (فنزويلا): قالت إنها تؤيد البيانين اللذين أدلت بهما قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبيرو، باسم جماعة دول الأنديز.

٤٣ - وفنزويلا مصممة على بلوغ الأهداف المتفق عليها على الصعيد الدولي، ومن ثم، فإنها قد اضطلعت بتغييرات سياسية كبيرة لصالح التنمية المستدامة. ولقد أعلنت استراتيجية وطنية جديدة في ميدان التنمية، وهذه الاستراتيجية تستند إلى الإدارة المتكاملة للموارد، مع مراعاة الظروف الأيكولوجية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وذلك في إطار مشاركة المواطنين. والاستخدام المستدام للموارد من شأن الدولة والمجتمع، فهما مسؤولان بالتضامن عن المحافظة على البيئة الطبيعية.

٤٤ - وعلى الرغم من تصميم المجتمع الدولي بشكل واضح على تحقيق التنمية المستدامة، كما يتبين من اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، فلا بد من أن يلاحظ أن البيئة الطبيعية تتعرض للتفاقم دون توقف. وثمة حاجة ملحّة إلى تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، واتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الفقر، وتعديل طرق الإنتاج والاستهلاك غير السليمة التي فرضها النظام الاقتصادي الحالي تعديلا جذريا، وحفز التنمية الاجتماعية من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مما يتطلب التزاما حازما من جانب المجتمع الدولي.

٤٥ - ويجب العثور على موارد مالية إضافية، والقيام بنقل التكنولوجيا الذي من شأنه أن يساعد البلدان النامية على تحسين إدارة مواردها الطبيعية، وكذلك يجب بصفة خاصة إلغاء الشروط السياسية التي تكتنف التعاون، من أجل وضع نموذج اقتصادي يتسم بالمزيد من المطابقة لمُثُل السلام والعدالة الاجتماعية والتضامن.

٤٦ - وفي الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، سيقوم المجتمع الدولي بصوغ استراتيجيات إيكولوجية في ثلاثة من المجالات التي تهم فترويلا والبلدان النامية إلى حد كبير، وهي مجالات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، وإن كان من الواجب على هذه الدورة أن توفق بين مصالح بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

٤٧ - وينبغي تخصيص مزيد من الموارد لاتفاقية مكافحة التصحر، وذلك من أجل محاربة الفقر والتوصل إلى تنمية مستدامة. ومن المتعين أن تتخذ تدابير ترمي إلى تعزيز الإدارة المتكاملة للبحر الكاريبي من أجل تقليل الآثار الفاجعة للتلوث، ومنع الكوارث الطبيعية والقضاء على الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية الضارة. ويجب أيضا مكافحة ذلك الاضمحلال المُقلِق للكائنات الحيوانية والنباتية على جميع الأصعدة بهدف التقدم على صعيد متابعة الأهداف المحددة لعام ٢٠١٠ في اتفاقية التنوع البيولوجي، مع تقديم كافة المساعدة الضرورية للبلدان النامية في هذا الميدان.

٤٨ - **السيد سوسا** (الجمهورية الدومينيكية): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. والجمهورية الدومينيكية قد تعرضت مؤخرا لضربة قوية من إعصار ''جان''، الذي أطاح بالمساكن وطرق المواصلات والمنشآت المينائية والهياكل الأساسية السياحية أيضا، وذلك في وقت يقوم فيه هذا البلد بمضاعفة جهوده من أجل إعادة تنشيط اقتصاده، وفي هذا السياق، ينبغي التقدم بالتحية للمجتمع الدولي إزاء ما أثبته من روح تضامنية.

٤٩ - والجمهورية الدومينيكية تدرك أن التنمية المستدامة تتطلب حيازة البلدان لآليات مكلفة على نحو واضح بمنع الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها، ومن ثم، فإنها قد شكّلت اللجنة الوطنية لمنع الكوارث الطبيعية.

٥٠ - ومن رأي الجمهورية الدومينيكية، في نفس الوقت، أنه يجب على البلدان المتقدمة النمو، التي تمتلك الوسائل العلمية والتقنية والمالية الضرورية لاتقاء الكوارث والحد من أضرارها، أن تساعد الحكومات والأجهزة الوطنية بالبلدان التي تتعرض للكوارث الطبيعية فيما يتصل بإغاثة الضحايا من السكان وبلوغ هذه البلدان لأهدافها في حقل التنمية المستدامة.

٥١ - ومن الواجب أن يهيأ التعاون، على الصعيدين الإقليمي والدولي، فيما بين المؤسسات المالية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فمشاركة كافة هذه العناصر الفاعلة ضرورية من أجل مساعدة البلدان الفقيرة في التصدي للكوارث المتكررة.

٥٢ - والجمهورية الدومينيكية تطالب المؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي بكامله، فضلا عن ذلك، بمساعدة هايتي في النهوض من الأزمة التي تلم بهذا البلد في الوقت الراهن.

٥٣ - **السيد اندجابا (ناميبيا)**: قال إنه يؤيد البيانين اللذين أدلت بهما قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجنوب أفريقيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وذكر أن التصحر يعني، بالنسبة للبلدان التي تقع ضحية له مثل ناميبيا، انعدام الأمن الغذائي، والجوع والفاقة، والتوترات الاجتماعية والسياسية. ومن المأمول فيه بعد توقيع الاتفاقية، أن تُتخذ تدابير محددة لتنفيذها مع تقديم معونة كبيرة للبلدان المعرضة للتصحر، وخاصة في أفريقيا.

٥٤ - وناميبيا ترحب بالمساعدة المقدمة من أمانة الاتفاقية إلى البلدان المصابة بالتصحر فيما يتصل بوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية، إلى جانب صوغ تقارير وطنية لهذه البلدان، كما أنها ترحب أيضا بالتعاون بين أمانات اتفاقيات ريو.

٥٥ - وناميبيا تلح في مطالبة أمانتي الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية بالقيام، في أقرب وقت، بالاتفاق على مذكرة التفاهم التي تجعل من المرفق آلية تمويلية للاتفاقية، مع تقديم مساعدة مالية إضافية إلى هذا المرفق من خلال مصادر تمويلية أخرى. وهي تنادي أيضا بزيادة حجم الموارد المخصصة للإدارة المستدامة للأراضي بمناسبة إعادة تمويل صندوق المرفق لرابع مرة.

٥٦ - **السيدة سوتو** (كوستاريكا): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأن كوستاريكا ترى أن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة جميع أعضاء المجتمع الدولي ومجتمع البلد المعني.

٥٧ - وكوستاريكا بلد صغير يتسم بتنوع كبير في ثروته الحيوانية والنباتية، ومن ثم، فإنها قد انضمت إلى العديد من الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، التي ترمي إلى حماية البيئة الطبيعية، وهي تبذل قصاراها من أجل التوفيق بين الإجراءات التي تتخذها لحماية بيئتها ولمكافحة الفقر في وقت واحد. وثمة مشروع للضمانات البيئية معروض الآن على البرلمان، وهو سيُدرج في الدستور بمجرد اعتماده.

٥٨ - وكوستاريكا مهتمة بإدارة الموارد على نحو أكثر فعالية، وهي تضع الآن استراتيجية وطنية في هذا الصدد، كما أنها تعمل على إصلاح نظامها المتعلق بإدارة وتنمية المصادر المائية. وهي غنية بالمياه، ولكنها تلاقي صعوبات ما في تناول كميات المياه المطردة التزايد من جراء النمو الديمغرافي وتضاعف عدد سكان المدن.

٥٩ - ومن الواجب على كوستاريكا، شأنها شأن جميع البلدان النامية، أن تواجه تلك المشاكل المتشابكة الخاصة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، والتي تتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات. وبناء على ذلك، فإنها تأمل في القيام، في أعقاب الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، باتخاذ تدابير محددة لصالح التنمية من شأنها أن تستهدف نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات. وستكون هذه الدورة أيضا بمثابة فرصة أمام جميع الأطراف المشاركة كيما تقارن تجاربها، إلى جانب اضطلاعها بالمشاركة في أكثر الممارسات إنتاجية.

٦٠ - وبغية تعبئة الأموال اللازمة لمساندة الموارد الطبيعية وإعادة استثمارها في التنمية المستدامة، يلاحظ أن كوستاريكا قد اتخذت تدابير ابتكارية، وهي: فرض ضريبة على الجهات القائمة بالتلويث عند التخلص من الملوثات، مما يسمح بتحسين مراقبة مصادر التلوث؛ وإدراج تكلفة حماية الموارد المائية في ثمن المياه؛ ووضع نظام يتضمن جعل نوعية المياه الموزعة متوقفة على الاستخدام المتوخى. والحكومة قد وضعت برنامجا لدفع تكاليف الخدمات البيئية (حماية مصادر المياه وتقليل انبعاثات الغازات)، وذلك بتمويل من المصادر العامة والخاصة، من قبيل مشاريع الطاقة الكهرمائية ووكالات السياحة الإيكولوجية، بهدف مساعدة المستثمرين الحرجيين في أنشطتهم المتعلقة بإعادة التحريج وحماية وحفظ الغطاء الحرجي. وكوستاريكا تنوي أن تعرض هذه المبادرات الجديدة المتصلة بتمويل الإدارة المستدامة للغابات على الخبراء كي يقوموا بدراستها في العام القادم. وفي كوستاريكا، سينعقد أيضا الاجتماع الدولي الثاني لفريق الخبراء المعني بوضع إطار السنوات العشر لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٦١ - وكوستاريكا تشعر ببالغ القلق إزاء دمار الثروات الحيوانية والنباتية البحرية بالمناطق غير الخاضعة للولايات الوطنية، ومن ثم، فإنها تمتنع عن أية ممارسة ضارة من ممارسات الصيد، مثل الصيد بالشبكات التي تصل إلى القاع، وهي تؤيد الاضطلاع بالوقف اللازم في كافة المحيطات والبحار.

٦٢ - **السيدة هونغبدجي** (بنن): قالت إنها تؤيد البيانين اللذين أدلت بهما قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجنوب أفريقيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وإن مكافحة الفقر لا يجوز لها أن تكون منفصلة عن العمل من أجل تحسين إدارة الموارد الطبيعية، ومن المعروف أن التصحر يمثل خطرا على السكان وعلى البيئة أيضا. ومن رأي بنن أنه ينبغي الإمعان في تحليل مدى مساهمة اتفاقية مكافحة التصحر في محاربة الفقر المدقع.

٦٣ - ومرفق البيئة العالمية، الذي يمثل آلية تمويل الاتفاقية، جدير بحيازة ما يكفي من الموارد لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا. ومن الواجب أن يكون هناك التزام حازم في هذا الشأن من قبل كافة الحكومات، إلى جانب المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ولا سيما منظمة البلدان المصدرة للنفط.

٦٤ - **السيد باتار** (منغوليا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأن منغوليا قد وضعت مجموعة من الصكوك القانونية التي تتعلق بتناول البيئة، ولكن إدارة المراعي وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين نوعية الحياة بالمدن وإقامة نظام اقتصادي للتدفئة واتخاذ تدابير أكثر ملاءمة لتشجيع المحافظة على الطاقة وحماية النظم الإيكولوجية الضعيفة والثروات الحيوانية والنباتية البرية وتحسين إدارة الأحراج ومكافحة التصحر لا تزال تفرض مشاكل لا يمكن التغلب عليها إلا بمؤازرة شركاء عديدين ومن خلال مساعدة إنمائية.

٦٥ - ومنغوليا تدرك أن المياه من عوامل النمو الاقتصادي، وأنه ينبغي تحسين خدمات وتوزيعات المياه والمرافق الصحية من أجل رفع مستوى معيشة السكان الفقراء، وبالتالي، فإنها قد قامت، في عام ٢٠٠٤، بتعديل قانونها المتعلق بشبكات الإمداد بالمياه ونظم المجاري في المدن والتجمعات السكانية، وهو قانون كان ساريا منذ عام ٢٠٠٢، وذلك من أجل ترشيد إدارة الأحواض من الهيدروغرافية. وبمعونة الشركاء، تسعى منغوليا أيضا إلى كفالة الإمداد بالمياه الصالحة للشرب، وتهيئة آبار المياه العميقة، وإحداث تغييرات في أنماط سلوك المستعملين.

٦٦ - والحكومة المنغولية مقتنعة بضرورة تثقيف وتوعية الجمهور بشأن حماية البيئة والتنمية المستدامة، ومن ثم، فإنها قد شرعت في برنامج تعليمي يتناول احترام البيئة في إطار منظور طويل المدى.

٦٧ - ومنغوليا معرضة دائما لهطولات ثلجية وموجات من الجفاف وفيضانات مفاجئة وزلازل أيضا، على نحو متناوب، وبناء على هذا، فإنها قد أصدرت قانونا يرمي إلى تعزيز نظام إدارة الكوارث لديها، كما أنها أنشأت الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث. ولقد دعت كذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث كيما يضطلع بتقييم جهاز التدخل لديها، وتوجد في حوزة منغوليا الآن مجموعة من التوصيات التي تتيح لها تعزيز قدرتها على إدارة الكوارث.

٦٨ - **السيد اسماعيل** (الجزائر): تحدث في إطار البند ٨٥ (هـ) من جدول الأعمال، فقال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي التقرير المتعلق بتطبيق اتفاقيات الأمم المتحدة المتصلة بالبيئة (A/59/197)، يلاحَظ أن الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر يشدد على أن التصحر عامل من عوامل تدهور الأمن الغذائي وحلول المجاعات وانتشار الفقر، وأنه يعوق التنمية المستدامة إلى حد بعيد. وهذه الملاحظة تُبرز مدى الأهمية التي يتسم بها تطبيق الاتفاقية فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان المصابة بالتصحر. وثمة مشاركة جماعية بأفريقيا في مشاعر القلق هذه، التي تعد مترتبة على تلك الظاهرة، كما أن

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تجعل من مكافحة التصحر أولوية من أولوياتها. والجزائر تطبق خطة وطنية للتنمية الزراعية والريفية، تتضمن خطة وطنية أخرى لمكافحة التصحر وخطة وطنية ثالثة لإعادة التحريج. ومن ثم، فإنها تحشد كافة ما تحتاج إليه من موارد من أجل تحسين تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٦٩ - وفي حالة جعل مرفق البيئة العالمية بمثابة آلية تمويلية لاتفاقية مكافحة التصحر، مع اتسام إتاحة الوصول للموارد المالية لهذا المرفق بطابع توسيع نطاق وسائل تطبيق الاتفاقية، فإن ذلك لن يتيح الوفاء بالاحتياجات القائمة، مما ذكره بوضوح الأمين التنفيذي للاتفاقية في التقرير السالف الذكر. ومن المأمول فيه، بالتالي، أن تُزاد المساهمات المقدمة لتمويل تطبيق الاتفاقية زيادة كبيرة، وذلك لدى التجديد القادم لموارد الصندوق.

٧٠ - وإعلان عام ٢٠٠٦ ليكون السنة الدولية للصحارى والتصحر، الذي يعبر عن رغبة المجتمع الدولي في التعجيل بتطبيق الاتفاقية، سوف يسهم دون شك في زيادة توعية الرأي العام العالمي بالتصحر، وأيضا في الإمعان في حشد الموارد المالية اللازمة لمكافحته. وإنشاء المنظمة الحكومية الدولية المسماة ''صحارى العالم''، التي منحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مركز المراقب بدورته الموضوعية في تموز/يوليه ٢٠٠٤، من شأنه أن يسهم أيضا في تشجيع تطبيق الاتفاقية.

٧١ - وثمة ضرورة للاضطلاع بالتنسيق اللازم بين أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالتصحر والتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية، إلى جانب تهيئة التعاون بين المنظمات والمؤسسات الحكومية المختصة، وذلك من أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقيات على نحو عاجل وفعال. وبشأن اتفاقية مكافحة التصحر، يراعَى أن هناك أمل في أن يفضي مؤتمر الأطراف السابع، المتوخى عقده ببون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إلى اعتماد مذكرة التفاهم المتفق عليها، والتي طولبت أمانة الاتفاقية وأمانة مرفق البيئة العالمية بوضعها. ومن المأمول فيه كذلك أن تُتخذ تدابير محددة من أجل تقديم الزخم اللازم لمكافحة التصحر والجفاف، وذلك في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة من أجل بحث نتائج إعلان الألفية.

٧٢ - **السيد غونيسيكير** (سري لانكا): تحدث في إطار البند ٨٥ (ز) من جدول الأعمال، فقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وعام ٢٠٠٥ يمثل بداية عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبالتالي، فإن ثمة أهمية خاصة للمناقشات المتصلة بهذا البند من بنود جدول الأعمال في دورة الجمعية العامة الحالية. والتوعية الضرورية بالدور الحاسم للتعليم في مجال تحقيق التنمية المستدامة جديرة بألا تكون من شأن الطلبة وحدهم، بل من شأن كافة أعضاء المجتمع كذلك. وفي هذا المضمار، ترى سري لانكا أنه يتعين عليها أن ترحب بتلك الأنشطة المضطلع بها على يد اليونسكو، بوصفها وكالة رائدة على صعيد العقد، ولا سيما من أجل تشجيع اللجوء إلى طرائق ابتكارية لنقل الصلاحيات فيما بين البلدان، كما أنها تثني على التوصيات والتوجيهات الواردة في الخطة الدولية المتعلقة بالتنفيذ.

٧٣ - وفي أعقاب مؤتمر قمة ريو لعام ١٩٩٢، شرعت سري لانكا في تطبيق سياسة أكثر انتظاما من سياسات التنمية المستدامة، وذلك مع القيام بصفة خاصة بالاستفادة من مجالات النشاط الواردة في جدل أعمال القرن ٢١ فيما يتصل بالتعليم والتوعية والتدريب، كما أنها نفذت توصيات مؤتمر جومتيان لتوفير التعليم للجميع. وفي ضوء مراعاة دخل الفرد الواحد في سري لانكا، يلاحظ أنها قد حققت نتائج ممتازة في هذه المجالات بالقياس إلى البلدان ذات

الدخل الفردي المماثل. ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ما تحدد من أهداف، على نحو كبير، قيام الغالبية الساحقة من المدارس الابتدائية والثانوية بتوفير التعليم بالمجان. وبالإضافة إلى هذا، وضعت برامج من أجل توفير الوجبات الغذائية والكتيبات والأزياء المدرسية بدون مقابل، كما أن ثمة منحا دراسية يجري تقديمها للأسر الفقيرة حتى تتمكن من تمويل دراسات أطفالها. ومن أجل هذا، يراعَى أن معدل الالتحاق بالمدارس في الوقت الراهن يبلغ ٩٢,٥ في المائة للأولاد و ٨٧,٩ في المائة للبنات. والفارق بين هاتين النسبتين سوف يختفي في السنوات القادمة، فعدد البنات اللائي يلتحقن بالمدارس يتسم بتزايد كبير. ومن الجدير بالذكر، مع هذا، أن الصراع المسلح بين شمال البلد وشرقه قد أدى إلى تخفيض الموارد المالية المخصصة للتعليم، فهذه الموارد لا تمثل اليوم سوى ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية، مقابل ١٥ في المائة تقريبا فيما مضى.

٧٤ - وحكومة سري لانكا تشدد على التعليم الابتدائي والثانوي، ولكنها لا تغفل أنواع التعليم الأخرى. فأطفال الشوارع وأطفال الأسر المحرومة، الذين لا يترددون على المدارس، بوسعهم أن يستفيدوا من التدريب المقدم في سياق البرامج الرامية إلى تلبية احتياجات الأيدي العاملة على الصعيد المحلي. والتعليم الجامعي يتسم بانتقائية كبيرة من جراء محدودية إعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم بالجامعات. والدولة تتحمل كامل تكلفة الدراسات الجامعية، شأنها شأن الدراسات الابتدائية والثانوية، كما تقدم معونة في صورة منح دراسية للطلبة المنتمين إلى أسر فقيرة. وبالإضافة إلى هذا، ولما كانت الاضطرابات الشعبية في أوائل السبعينات وأواخر الثمانينات راجعة، على نحو جزئي، إلى ارتفاع معدل البطالة لدى الشباب، فقد اتخذت التدابير اللازمة لتمكين هؤلاء الشباب من الانضمام إلى سوق العمل. ولقد عُدّلت البرامج التعليمية، علاوة على ذلك، حتى تصبح أكثر تكيفا مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية.

٧٥ - وليس من الجائز للتعليم أن يكون قاصرا على الأطفال والشباب وحدهم، ولكن ينبغي تمكين الكبار، الذين يتطلعون إلى تحسين ظروفهم المعيشية، من الاستفادة منه. ومن هذا المنطلق، تتولى الجامعة المسماة ''الجامعة المفتوحة'' تقديم دورات دراسية مستمرة للكبار. ومما يبرر وجود هذه الجامعة أيضا، أن اليد العاملة ينبغي لها في المستقبل أن تصبح بالغة القدرة على التكيف مع تمكنها من إعادة التوجه وفق معدل حالات التقدم التكنولوجي والتغيرات التي تمس مكان العمل. وإذا كان الهدف الأولي يتمثل في بلوغ الأطفال نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، فإنه ينبغي النظر إلى ما هو أبعد من ذلك. وفي هذا الصدد، يتعين على اليونسكو أن تضطلع بدور هام، فهي تمثل الوكالة الرائدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٧٦ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. والإعصارات المدمرة، التي اجتاحت المنطقة مؤخرا، توضح مرة أخرى خطورة العواقب المترتبة على انقطاع التوازن الإيكولوجي. ومن دواعي التشجيع، ما يلاحَظ في هذا الشأن من أن كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تولي مزيدا من الاهتمام بالفعل لمسألة حماية البيئة عند إدارة أنشطتها الاقتصادية.

٧٧ - وفي الدورة الثانية عشرة، شرعت لجنة التنمية المستدامة في دراسة هامة لتنفيذ نتائج جدول أعمال القرن ٢١ في مجالات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وكانت ثمة جدوى من أعمال اللجنة هذه، ولكن ينبغي الإبقاء على ما تحقق في هذا الصدد من زخم فيما يتصل

بمتابعة نتائج خطة تنفيذ جوهانسبرغ. ومن المستحسن أن تقوم اللجنة، في دورتها الثالثة عشرة، باتخاذ تدابير من شأنها أن تعجل من تطبيق الخطة وأن تزيل العقبات التي تعترض سبيلها.

٧٨ - وتطبيق جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ من مسؤوليات كافة أعضاء المجتمع الدولي، ممن يتعين عليهم جميعا أن يبذلوا قصاراهم من أجل إنجاز ذلك. وفي هذا الشأن، يراعَى أن التعاون الدولي، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، له ضرورته، وينبغي تشجيع كافة المجموعات الرئيسية على المشاركة في العمل المضطلع به. والحكومات تتحمل، مع هذا، المسؤولية الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومن ثم، فإنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تأخذ بسياسات واستراتيجيات إنمائية مستدامة وأن تطبقها على نحو دقيق.

٧٩ - وميانمار قد وضعت سياسة وطنية في مجال البيئة، وهي تعتمد عليها من أجل بلوغ التنمية المستدامة. وعلاوة على وجود لجنة وطنية للشؤون البيئية، يلاحظ أنه قد شكلت مؤخرا لجنة رفيعة المستوى معنية بحفظ الطبيعة، وهذه اللجنة تستهدف دمج طرق تقييم آثار الأنشطة الاقتصادية على البيئة في أنشطة تخطيط وتقييم مشاريع التنمية الاقتصادية.

٨٠ - وفي ميانمار، لا تزال الغابات تغطي ٥٢,٢٨ في المائة من مساحة الإقليم، وذلك بفضل العمل بنظام فعال للإدارة المستدامة للغابات، فضلا عن القيام بأنشطة لإعادة التحريج. ولقد غُرست غابات على مساحة تزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ هكتار، كما أن قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات الطبيعية تتعرض لحماية منتظمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تضطلع الآن بتنفيذ برنامج يرمي إلى تنمية وحفظ سلسلة جبال باغو، التي تتولى المحافظة على أفضل أنواع أشجار الساج. ومن شأن هذا البرنامج أن يفضي، بصفة خاصة، إلى زيادة إنتاجية المنطقة الحرجية بسلسلة الجبال ذات الصلة، وتوفير المياه للزراع بالمنطقة، وتشجيع الزراعة الحرجية على الصعيد المحلي في إطار قائم على المشاركة.

٨١ - وميانمار طرف في اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول قرطاجنة لمنع المخاطر التكنولوجية الإحيائية، ومن ثم، فإنها تقوم على نحو نشط ببذل كل ما يمكنها من أجل المحافظة على ثراء التنوع البيولوجي لإقليمها، الذي يضم قرابة المائة من مختلف أنواع الخيزران، وما يقرب من ثلاثين من أصناف أسل الهند، و ٨٠٠ من أنواع السحلبيات، وحوالي الألف من أصناف الطيور، وما يقرب من ٣٠٠ نوع من أنواع الثدييات، وحوالي ٣٦٠ من أصناف الزواحف. وفي عام ١٩٩٩، اضطُلع بإحصاء للنمور في البلد، بمساعدة جمعية حفظ الحياة البرية بنيويورك، ولقد أقيمت منطقة مفردة للنمور وهي أكبر منطقة من هذا النوع في العالم وذلك في وادي هواكوانغ بشمال شرقي البلد.

٨٢ - وحكومة ميانمار مقتنعة تماما بأن المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية من العناصر الأساسية لنوعية الحياة، ومن ثم، فإنها قد جعلت من أولى أولوياتها مسألة توفير المياه العذبة للزراعة والصناعة والأسر المعيشية. ولقد أنشأت ٢٤٦ من السدود والخزانات خلال الأعوام الستة عشر الماضية، كما أنها قد قامت بوضع خطة للتنمية الريفية لفترة ٣٠ عاما، وبفضل هذه الخطة ستتمكن كل قرية من القرى من الحصول على مياه صالحة للشرب. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يُلاحَظ أنه قد نُظمت مؤخرا في البلد، وبالتعاون مع مكتب اليونيسيف في ميانمار، حلقة عمل مكرسة لوضع استراتيجيات تتعلق بتوفير المياه وبالصحة البيئية.

٨٣ - **السيد إليسيا** (ساموا): تحدث باسم الدول أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ التي تحظى بعضوية الأمم المتحدة، وهي أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكريباتي وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ونياورو ونيوزيلندا، فقال إن الاجتماع الدولي بموريشيوس في عام ٢٠٠٥ يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لجميع أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ. ومن المهام الأولى التي سيضطلع بها المشاركون في هذا الاجتماع، القيام بإعادة تأكيد مدى أهمية إعلان وبرنامج عمل بربادوس، فتحقيق أهداف هذا الإعلان وذلك البرنامج لا يزال ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبلدان المحيط الهادئ. وهؤلاء المشاركون سيبحثون أيضا تلك المسائل الجديدة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في حقل التنمية المستدامة منذ اعتماد الإعلان وبرنامج العمل. ومن شأن هذا الاجتماع، بالتالي، أن يعمل على تذكير المجتمع الدولي بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال بحاجة إلى مساعدته كيما تواجه المشاكل التي تنفرد بها وحدها وكيما تضطلع بالتنمية اللازمة.

٨٤ - وكان ثمة تقدم ملموس في المفاوضات غير الرسمية بشأن مشروع الاستراتيجية المتعلقة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ومن الضروري للمشاركين في هذا الاجتماع الدولي بموريشيوس أن يتفقوا على وثيقة تطلعية محددة، مما تبشر به المفاوضات ذات الصلة حتى الآن. ومن المأمول فيه أيضا أن يؤدي هذا الاجتماع إلى نتائج أخرى هامة بالنسبة لتلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن المراعَى، في ضوء هذا المنظور، أن محفل جزر المحيط الهادئ يشجع هذه الدول وشركاءها في التنمية على الحضور إلى موريشيوس من أجل الاضطلاع بأنشطة إنمائية إلى جانب المشاركة في المناسبات المقامة لدى عقد الاجتماع. وهو يطالب الأمانة العامة أيضا بألا تدخر أي جهد فيما يتصل بتشجيع وتيسير إنشاء الشراكات أثناء هذا الاجتماع. والمحفل مصمم، بالإضافة إلى ذلك، على أن ثمة ضرورة للقيام، من أجل نجاح الاجتماع، بتمثيل الحكومات على مستوى رفيع، وهو يدعوها إلى الاضطلاع بذلك.

٨٥ - **السيد البقلي** (مصر): تحدث في إطار البند ٨٥ (أ) من جدول الأعمال، فقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي مؤتمر قمة ''كوكب الأرض''، الذي عقد بريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، يلاحظ أن المجتمع الدولي قد تعهد ببلوغ مجموعة متوازنة ومحددة من أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك، فقد مر ما يزيد عن عشر سنوات على انعقاد مؤتمر القمة هذا، وهناك عدد كبير من هذه الأهداف لم يتحقق بعد، والأمر لم يقتصر على هذا الحد، بل أن الفجوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لم تتوقف عن الاتساع. وعدد مَن يعيشون دون خط الفقر المطلق قد زاد، كما أن تدهور البيئة قد بلغ مستوى يبعث على الانزعاج.

٨٦ - وفيما يتعلق بخطة تنفيذ جوهانسبرغ، ينبغي بكل بساطة إعمال ما سبق تقريره. وعدم كفاية تطبيق هذه الخطة لا يرجع إلى طريقة عمل لجنة التنمية المستدامة، بل أنه يرجع بوضوح إلى عدم قدرة البلدان على الوفاء بتعهداتها المعلنة، مما يُعزى بصفة خاصة إلى نقص وسائل التنفيذ، ولا سيما الوسائل المالية والتقنية. ومن الواجب إذن أن يُستفاد من الاتفاقات المبرمة في مونتيري من أجل التوصل إلى الموارد المالية الضرورية لتطبيق خطة جوهانسبرغ. وليس من الكافي، في هذا الصدد، أن تُحصى أهداف التنمية المستدامة التي لم تتحقق بعد، بل ينبغي سلوك كافة السبل من أجل بلوغ هذه الأهداف، أي أنه يتعين أن توضع خطط مفصلة تتضمن بيان كيفية التزود بالموارد المالية والتقنية اللازمة وماهية الواجبات المعزاة إلى كل من الأطراف المشاركة. ومن الممكن البدء بتخصيص بعض الموارد التي سبق الإعلان عن

تقديمها في مؤتمر مونتيري من أجل تنفيذ أهداف بعينها من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون من الواضح أيضا أنه لا يمكن التحدث عن التنمية المستدامة إلا من خلال القيام، بصورة مؤقتة، بالاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تعبئة الموارد التي تحتاجها البلدان النامية في أغراض التنمية.

٨٧ - وفيما يتصل بأفريقيا، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقوم، إلى جانب ما تضطلع به البلدان الأفريقية من إصلاحات، بإلغاء العقبات الجمركية التي تحول دون وصول المنتجات الأفريقية لأسواقها، وأن تزود البلدان الأفريقية بمساعدة إنمائية رسمية يتفق مستواها مع مستوى الأهداف المحددة، وأن تعمل على إمداد أفريقيا بحصة عادلة من التدفقات المالية الدولية، إلى جانب قيامها بتسوية مشكلة الديون الخارجية على نحو مستدام. ومن شأن الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٥ أن تتيح إحراز التقدم في هذه المجالات، وأن تساهم بصفة خاصة في التغلب على العقبات التي لا تزال تعترض سبيل تحقيق الأهداف المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية.

٨٨ - والخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية المتعلقة بالدعم التكنولوجي وتنمية القدرات، التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الثامنة في آذار/مارس ٢٠٠٤، تشكل مرحلة من مراحل تحقيق التعهدات المعلنة في جوهانسبرغ. ومن المأمول فيه أن يقوم المجتمع الدولي، في اجتماع بالي، بإثبات تصميمه على تعزيز قدرات البلدان النامية حتى تتمكن من الاضطلاع بالتنمية دون مساس بالبيئة.

٨٩ - ومصر ترحب بالاهتمام المتزايد بالشراكات بوصفها تشكل وسائل إضافية لبلوغ الأهداف المحددة. وهي ترى، شأنها شأن غالبية البلدان، أن هذه الشراكات لا يجوز لها أن تحل محل أعمال الحكومات، وأنه ينبغي التأكد من تطابق نتائجها مع النصوص المرجعية. وبغية تحقيق هذه الغاية، تقترح مصر على الأمانة العامة أن تقوم بوضع تقارير دورية عن نتائج الشراكات القائمة، ولا سيما عن مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك حتى تتمكن الدول الأعضاء من الإلمام بهذا. ومن شأن هذه التقارير أن تكون مستندة إلى بيانات موفرة من الشراكات المعنية، وذلك بالاشتراك مع لجنة التنمية المستدامة وأجهزة الأمم المتحدة.

٩٠ - **السيد جيمينيز سوما** (المكسيك): قال إن تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ لا يزال يشكل تحديا بالنسبة للمجتمع الدولي، وتحقيق أهداف هذا الجدول وتلك الخطة يتطلب قدرا كبيرا من الجهود وإرادة سياسية حقيقية. ومن الملاحظ، في هذا الصدد، أن لجنة التنمية المستدامة تمثل الهيئة التي تستطيع أكثر من غيرها من هيئات الأمم المتحدة أن تقيّم مدى تنفيذ التعهدات المعلنة بمؤتمري قمة ريو وجوهانسبرغ، وفي إطار الترحيب بنتائج الدورة الثانية عشرة لهذه اللجنة، يراعَى أن ثمة أملا في أن يفضي تحديد السياسات، الذي سيُضطلع به في عام ٢٠٠٥ لدى انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة، إلى السماح بوضع توجيهات واتفاقات من شأنها أن تفضي إلى نتائج ملموسة وفورية وقابلة للقياس.

٩١ - وبشأن النظام المتعدد الأطراف المتعلق بحماية البيئة، ترى المكسيك أنه ينبغي، في هذا الشأن، تهيئة مزيد من التوافق بين ذلك العدد الكبير من القواعد والاتفاقيات المتصلة بالبيئة وبالموارد الطبيعية، مع الاضطلاع بهذا بأقل تكلفة ممكنة. ومن الواجب على أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية أن تتعاون على نحو أكثر وثاقة، كما أن من الجدير بالترحيب، تلك الأعمال المضطلع بها على يد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تستهدف تعزيز تضامن النظام التقليدي الدولي الخاص بالبيئة، ولا سيما وضع الخطة الاستراتيجية

الحكومية الدولية المتصلة بالدعم التكنولوجي وتنمية القدرات.

٩٢ - والمكسيك تولي أهمية بالغة لموضوع حماية التنوع البيولوجي، وخاصة الموارد البيولوجية التي توجد بإقليمها. وهي ترحب، في هذا المضمار، بما قرره الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بمؤتمرهم السابع، من وضع ومناقشة نظام دولي يتعلق بالوصول إلى الموارد الجينية وتوزيع المنافع ذات الصلة بهدف وضع وثيقة، أو وثائق، يمكن لها بالفعل أن تتضمن متابعة تنفيذ المادة ١٥ والفقرة (ي) من المادة ٨ من الاتفاقية، والسماح ببلوغ الأهداف الثلاثة الواردة في هذا الصدد.

٩٣ - وثمة بلدان عديدة توجد الآن في وضع يتسم بمزيد من الضعف وذلك من جراء التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية. والقيام بدمج آليات للإنذار العاجل وخطط للطوارئ في الخطط الإنمائية الوطنية، إلى جانب تشجيع استراتيجيات التكيف، من شأنهما أن يمكّنا هذه البلدان من مجابهة الأزمات المترتبة على هذه الظواهر. وفيما يتعلق بالمكسيك، يلاحظ أن هذا البلد قد شارك بنشاط في أعمال أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك في العملية التحضيرية الخاصة بالمؤتمر العالمي لمنع الكوارث، وهو يبذل جهودا كبيرة من أجل تحديث قوانينه ونظمه السارية في مجالات إقامة المباني المقاومة للزلازل وتخطيط وتنظيم المستوطنات البشرية واتقاء الكوارث الطبيعية. ومن المأمول فيه أن تقوم البلدان والهيئات الدولية في إطار التعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية، بكوبي في عام ٢٠٠٥، بإعلان التزامات أكثر حزما فيما يتصل بمنع الكوارث، وذلك في سياق آليات التنسيق القائمة.

٩٤ - وعلى صعيد منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يراعَى أن المكسيك تبذل قصاراها، من خلال شتى المبادرات، لتشجيع التعاون، والعمل على تقليل انجراحية بلدان هذه المنطقة إزاء الكوارث، وتعزيز هياكل أجهزتها الوطنية المسؤولة عن اتقائها. والمكسيك ترى، في هذا النسق من التفكير، أن المنظور المتعدد الأطراف الذي يتعلق بالأمن، والذي سبق وضعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على يد منظمة الدول الأمريكية في مؤتمرها الاستثنائي المعني بالأمن، يشكل خطوة هامة نحو تهيئة إطار للأمن الدولي يتسم بمزيد من الاتساع ويتضمن منع الكوارث ويسمح، في نفس الوقت، بمراعاة السيادة الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في مجال منع الكوارث الطبيعية.

٩٥ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إن وفد بيلاروس يرحب بالتقدم المحرز في حقل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وهو يلاحظ أن لجنة التنمية المستدامة قد اضطلعت بدور بارز في هذه العملية، كما أنه يؤكد أن ثمة أهمية لكفالة مسيرة العمل لديها على نحو فعال، فهذه اللجنة سوف تقوم باتخاذ قرارات أساسية بشأن مجموعة المسائل الموضوعية المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، وذلك في دورتها الثالثة عشرة.

٩٦ - ولا مجال للمغالاة أيضا في تقدير مدى أهمية الأعمال المنجزة على يد اللجنة الاقتصادية لأوروبا بهدف تنظيم وتنسيق عملية تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة في مجال التنمية المستدامة بمنطقة وسط وشرق أوروبا.

٩٧ - وبيلاروس تشعر بالاغتباط إزاء قيام طاجيكستان بمبادرة تقديم مشروع قرار بشأن مسألة ''الأنشطة المضطلع بها أثناء السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، ومواصلة الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية''، وهي تساند هذه المبادرة. ومن رأي بيلاروس أن العقد الدولي للعمل بشأن موضوع ''المياه، مصدر الحياة''، الذي

أعلنته الجمعية العامة، قد يوفر مساهمة كبيرة في مجال إعمال الأهداف المتصلة بالمياه والواردة في إعلان الألفية. وحكومة بيلاروس تولي اهتماما كبيرا لمسألتي الإمداد بالمياه والإسكان، وهاتان المسألتان من الأولويات الوطنية منذ ١٠ سنوات. وهي تستند إلى تقنيات عصرية مقبولة بيئيا فيما يتصل بتخطيط التنمية الحضرية وبناء المساكن وفقا لقواعد حازمة في المناطق الحضرية والريفية.

٩٨ - وفي نهاية المطاف، يجب على الوفود أن تتنبه إلى وجود عامل ما يؤدي إلى عرقة التنمية المستدامة ببيلاروس، ويتمثل هذا العامل في عواقب كارثة تشيرنوبيل. فبعد مرور ١٨ سنة على وقوع هذا الحادث، لا تزال هناك ملايين عديدة تعيش في مناطق ملوثة بالنشاط الإشعاعي في بيلاروس، وأيضا في أوكرانيا وروسيا. ومن الواجب على الأمم المتحدة كذلك ألا تقلل من اهتمامها بهذه المسألة. وينبغي الاستمرار في تعزيز التعاون الدولي، ومساندة المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني، وتحسين آليات التنسيق، بهدف مواجهة عواقب كارثة تشيرنوبيل. ولا شك أن المؤتمر الدولي، الذي سيجري تنظيمه بمنسك في عام ٢٠٠٦ بمناسبة مرور ٢٠ عاما على هذه الكارثة، سوف يسهم في حفز التعاون الدولي من أجل كفالة أمن المنشآت النووية المستخدمة في أغراض سلمية، وكذلك في إعطاء زخم جديد لأعمال البحث العلمي التي ترمي إلى وضع استراتيجية مُثلى لتولي أمر السكان المصابين من الناحية الطبية وإعادة تكييفهم من الناحية الاجتماعية، وأيضا في تعجيل تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف معيشة هؤلاء السكان. وهذا الاضطلاع يتضمن الاستجابة لاهتمامات كافة شعوب العالم. ومن هذا المنطلق، يلاحَظ أن بيلاروس تأمل في مؤازرة هذا المؤتمر، لا من جانب البلدان ضحية الكارثة وحدها، بل أيضا من جانب البلدان المانحة والمنظمات الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

٩٩ - **السيد كابيللي** (جزر مارشال): قال إن وفد جزر مارشال يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ساموا باسم بلدان محفل جزر المحيط الهادئ بشأن موضوع متابعة تنفيذ برنامج عمل بربادوس، وأن بيان جزر مارشال يتعلق بمسألة مختلفة، وإن كانت شديدة الارتباط بهذا الموضوع، وهي مسألة التغيرات المناخية.

١٠٠- والأضرار البالغة، التي ترتبت على الأعاصير التي اجتاحت مؤخرا منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة، قد نبهت المجتمع الدولي من جديد إلى مدى أهمية الظواهر المناخية، وكذلك إلى ضرورة الاضطلاع بالعمل على نحو عاجل. والمنطقة التي تقع فيها جزر مارشال، وهي منطقة المحيط الهادئ لم تنج من تأثير هذه الظواهر، فجزيرة ''نويه'' الصغيرة قد تخربت بالفعل من جراء زوبعة ''هيتا'' في شهر كانون الثاني/يناير، كما أن ثمة إعصارا استوائيا قد اجتاح جزيرة ''ياب'' الميكرونيزية في شهر نيسان/أبريل.

١٠١- والدول الجزرية الصغيرة النامية شديدة الانجراحية في مواجهة عواقب التغيرات المناخية - وثمة اعتراف مطرد بهذا الأمر في الدوائر العلمية - ومع هذا، فإن هذه الدول تتحمل أدنى قدر من المسؤولية عن هذه الاضطرابات، كما أنها تعد أقل الدول استعدادا للتكيف وفق التطورات المناخية. وجزر مارشال صغيرة المساحة إلى حد كبير (فمساحتها تناهز ١٨٠ من الكيلومترات المربعة)، وهي مشكّلة أساسا من جزر مرجانية ذات ارتفاع ضئيل (يبلغ مترين في المتوسط فوق مستوى سطح البحر). وهي تعتمد على المحيط الهائل الذي يحيط بها فيما يتصل بسبل العيش، ولكن هذا المحيط يصبح مبعث قلق رئيسي عند حدوث تقلبات جوية حادة، وارتفاع سطح البحر قد يؤدي، في يوم ما، إلى تعريض وجودها ذاته للمخاطر.

١٠٢- والدول الجزرية الصغيرة النامية مستعدة للعمل، ولكنها تتكل على دعم البلدان الصناعية الرئيسية التي ينبغي لها أن تضطلع بالتعبئة اللازمة. وهذه الدول تؤكد من جديد أنها ملتزمة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وهي تطالب الدول التي لم تصدق بعد على هذا البروتوكول، وخاصة تلك الدول التي تقوم بالتلويث على نطاق واسع، إلى الاضطلاع بذلك دون مزيد من التأخير. وهي تهيب أيضا بالمجتمع الدولي أن يساعدها في وضع استراتيجيات عالمية للتكيف، مع تطبيق هذه الاستراتيجيات. ومن المأمول فيه، بمناسبة الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية والاجتماع الدولي بموريشيوس، أن يقوم المجتمع الدولي بحشد مزيد من موارده من أجل القضاء على أسباب التغيرات المناخية وتخفيف آثارها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠٣- **السيدة الحارثي** (عمان): قالت إن عمان قد قامت على نحو نشط، بدافع من إحساسها بالمسؤولية والتزامها بجدول أعمال القرن ٢١ والقرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بتنفيذ هذه القرارات، حيث وضعت خطة وطنية في هذا الصدد، وانضمت إلى عدد كبير من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية التي تحدد إطارا عمليا لحماية البيئة والموارد الطبيعية لأغراض التنمية.

١٠٤- وفي سلطنة عمان، كانت التنمية موجهة دائما نحو الإنسان. والأخذ بنموذج للتنمية المستدامة قد شكّل، بالتالي، خيارا استراتيجيا منطقيا لهذا البلد، فهو يكفل للجيل الحالي والأجيال المقبلة ما لهم من حق مشروع في الرخاء وفي العيش على نحو أفضل. ومن شأن أية استراتيجية أن تتطلب بذل جهود كبيرة على الصعيد الوطني، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق الاستفادة من خبرات البلدان المتقدمة النمو مع المطالبة بمساعدة الهيئات الوطنية والدولية المعنية. وعُمان قد كرست فترة العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ من أجل التنمية كيما تثبت تمسكها بمبدأ التعاون والعمل بصورة جماعية، كما أنها قد قررت أن تحتفل بيوم للبيئة كل سنة، وهو يوم ٨ كانون الثاني/يناير. وهي تدعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تحقيق التحسينات اللازمة للبلدان النامية، ولا سيما من جراء ما يقع حاليا من تطورات في الاقتصاد العالمي، وذلك بهدف مساندة الجهود الوطنية والإقليمية من خلال توفير مساعدة في مجالات التمويل والتدريب والبحث العلمي، وإدخال تقنيات حديثة، ووضع خطط وتشريعات تتسم بالتركيز على حماية البيئة، دون إغفال لضرورة تهيئة علاقة وثيقة بين التنمية وحماية البيئة.

١٠٥- **السيدة هومانوفكا** (أوكرانيا): قالت إنه ينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالإشراف على التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة والإبراز المناسب للجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للسياسات والبرامج الرامية إلى تشجيع التنمية المستدامة، وأنه قد يضطلع على سبيل المثال، من أجل هذا، بتخصيص إحدى المناقشات المكرسة للتنسيق للمسائل المرتبطة بالتنمية المستدامة في نطاق المنظومة. ومن الجدير بالتحية أيضا، تلك التدابير التي اتخذها مجلس رؤساء أمانات هيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاضطلاع بالتنسيق من نفس المنظور، إلى جانب التدابير التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة من أجل تحسين برنامجها وطرق عملها.

١٠٦- وتجربة السنوات العشر الماضية تبين أن الأعمال المضطلع بها على الصعيد الإقليمي بالغة الثراء بالنسبة للتنمية المستدامة. وهذا يصدق بصفة خاصة في منطقة بالغة الدينامية مثل أوروبا، حيث تتطلب الفوارق بين البلدان على الصعيدين الاقتصادي والمالي وصنع إطار متين من أطر التعاون. واللجنة الاقتصادية لأوروبا تنهض بالفعل في الوقت الراهن بعدد كبير من الأنشطة في ميدان التنمية المستدامة.

ومن بين المبادرات الرئيسية المتخذة في المنطقة، يجدر بالذكر المنتدى الإقليمي المتصل بتطبيق أهداف التنمية المستدامة، الذي عُقد بجنيف في أوائل عام ٢٠٠٤، والذي تم في أثنائه تحليل تلك المشاكل التي يتعين فضها في مجالات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، مع مراعاة الفوارق الكبيرة القائمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٠٧- ولقد ورد صراحة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ أن البلدان هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن الاضطلاع بالتنمية لديها، وأن من الضروري أن تُتَّبع سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية سليمة من أجل تحقيق تنمية مستدامة. وفي هذا الشأن، تؤكد أوكرانيا أن استراتيجياتها الوطنية قد وُضِعت في إطار احترام تعهدات جوهانسبرغ، وأن هذه الاستراتيجيات تكفل المراعاة المستمرة للاعتبارات الأيكولوجية في مجال الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية الهيكلية وسائر الأنشطة المضطلع بها على يد الحكومة الأوكرانية. وفي عام ٢٠٠٣، شرعت هذه الحكومة في برنامج وطني واسع النطاق يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فيما يتصل بالفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥. والوثيقة ذات الصلة تشكل مخططا لصوغ توافق وطني في الآراء ببشأن مفهوم التنمية المستدامة وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ومن الجدير بالتنويه أيضا، تشكيل المجلس الوطني للتنمية المستدامة برئاسة رئيس جمهورية أوكرانيا. ولقد اعتُمدت استراتيجيات تتعلق بإدخال خطط التنمية المستدامة في قطاعات الاقتصاد الرئيسية، كما اضطُلع بأعمال ترمي إلى وضع مدونة للبيئة وإنشاء صندوق وطني بيئي والإتيان بنظام للمراجعة والتأمين والمراقبة في مجال البيئة. وعلاوة على هذا، تم تشكيل مجلس للمنظمات غير الحكومية لدى وزارة البيئة من أجل تكوين شراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني. والتصديق على بروتوكول كيوتو، الذي قامت به أوكرانيا مؤخرا، يمثل دليلا إضافيا على إسهام هذا البلد في الأعمال المضطلع بها من أجل تحاشي ما تفرضه البيئة من تهديدات. وأوكرانيا تشارك كل المشاركة، بالإضافة إلى ذلك، في تلك الشواغل المعرب عنها في مجال الصعوبات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية على صعيدي البيئة والتنمية.

١٠٨- ووفد أوكرانيا يشدد، في نهاية الأمر، على أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة. وهو يشير إلى أن وزراء البيئة باللجنة الاقتصادية لأوروبا قد أصدروا بيانا في هذا الشأن بكييف في عام ٢٠٠٣، وإلى أن أوكرانيا قد وضعت برنامجا وطنيا للقيام بـ ''تعليم إيكولوجي''.

١٠٩- **السيد الشبيبي** (اليمن): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأنه يرحب بقرار الأمين العام المتعلق بإنشاء هيئة استشارية خاصة بمسألة المياه، مما يتسم بأهمية كبيرة، ومما يتصل على نحو وثيق بالتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي. وثمة عدد من الدراسات، ولا سيما الدراسات السياسية، قد خلص إلى نتيجة مفادها أن الصراعات التي تدور بالبلدان النامية من أنواع ثلاثة: الصراعات على الحدود، والصراعات العرقية، والصراعات المتصلة بالمياه. وبناء على ذلك، فإن الوفد اليمني يؤكد من جديد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يهتم، على سبيل الأولوية، بمسألة المياه، حتى لا يتزايد تفاقم هذه المشكلة، وكيما لا تصبح مبعثا للصراع وعقبة في سبيل التنمية. واليمن قد أولى، وما زال يولي، أهمية خاصة لهذه المسألة، كما أنه قد وضعها في صدارة الأولويات لدى الحكومة، التي أنشأت وزارة للمياه، وهو يعمل دون هوادة، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، لمجابهة مشكلة شحة الموارد المائية، كما أنه مستعد للمشاركة في أية مبادرة ترمي إلى معالجتها.

١١٠- **السيد كيبتون** (كينيا): قال إن وفد كينيا يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جنوب أفريقيا، باسم الاتحاد الأفريقي.

١١١- ومنذ اعتماد إعلان ريو وبرنامج عمل القرن ٢١، ثمة استمرار في عمليتي افتقار وتدهور البيئة. ومن دواعي التشجيع، مع هذا، ما يلاحظ من أن أعضاء المجتمع الدولي يشاركون بنشاط في حوار بشأن التنمية المستدامة، وهو حوار تشجع عليه الأمم المتحدة، ولقد أفضى إلى إصدار إعلان الألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. ومن شأن نتائج الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة أن تبقي على هذه الدينامية، وأن تكفل إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي، وخاصة ما لديه من رغبة في توفير وسائل التنفيذ الضرورية وتهيئة إطار دولي مناسب.

١١٢- وكينيا تلاحظ، مع القلق، زيادة تواتر وحدة الكوارث الطبيعية، وأن السكان الفقراء والضعفاء بالبلدان النامية هم الذين يعانون، بصفة خاصة، من عواقبها. ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يقوم بترشيد أعماله كيما يخفف من الأضرار وحالات المعاناة المترتبة على هذه الكوارث، ولا سيما من خلال تناول مسألة تغيرات المناخ، بما فيها مسألة بدء سريان بروتوكول كيوتو على نحو عاجل، وكذلك عن طريق إيلاء الاهتمام الواجب لمشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١٣- واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تتسم بأثر إيجابي، وخاصة في أفريقيا، وإن كان من المتعذر أن تُطبق هذه الاتفاقية على نحو فعال إلا إذا كُرست لها الموارد المالية الضرورية. وهذا هو السبب في أن كينيا توجه نداء لصالح زيادة مجموع الموارد المخصصة للبرامج المتصلة بتدهور التربة، أثناء عملية التجديد الرابعة لموارد مرفق البيئة العالمية، كما أنها تدعو مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ومجلس المرفق إلى إبرام مذكرة للتفاهم من أجل توضيح مسألة توزيع المسؤوليات فيما يتصل بتمويل تطبيق الاتفاقية. وهي تحث كذلك جميع البلدان على الاضطلاع بمسؤولياتها المالية في سياق الاتفاقية. وعلى الرغم من ضخامة التحديات التي يواجهها العالم اليوم في ميدان حماية البيئة، فإن الوسائل المالية المكرسة للهيئات، التي تعد مسؤولة عن برامج الدفاع عن البيئة، لا تزال ناقصة ومتقلبة وغير قابلة للتنبؤ. وعلى هذا النحو، يلاحظ أن نسبة ٤ في المائة فقط من موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة – وهو جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المعني بمسائل البيئة – واردة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وإذا كانت هناك رغبة في تمكين هذا البرنامج من الوفاء بمهمته بصورة تبعث على الارتياح، فإنه ينبغي أن تُزاد موارده، وكينيا تنادي من أجل هذا برفع مستوى الحصة المقتطعة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١١٤- والبلدان النامية تعلّق أهمية كبيرة على قضية تعزيز القدرات والدعم التكنولوجي، ومن ثم، فإن كينيا تأمل في أن توضع الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية، التي تتناول هذه المسائل، في الاجتماع الذي سينعقد ببالي (إندونيسيا) في شهر كانون الأول/ديسمبر، مع القيام باعتماد هذه الخطة من جانب مجلس إدارة برنامج البيئة في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١١٥- وفيما يتصل بموقع وجود أمانة فريق إدارة البيئة، تأمل كينيا بشكل كبير في أن يتولى مجلس إدارة برنامج البيئة اتخاذ قرار حصيف في هذا الشأن في ضوء مراعاة أن هذا الفريق يدعو إلى مشاركة برنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة، وكل منهما يحتفظ بمقره في نيروبي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.